عامله في مثل ذلك معنويًا ويتعين العطف لانه الاصل فلا يعدل عنه بغير ضرورة كذا علله
ابن الحاجب قال الرضي وليس بشيء لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب وقد يكون
ضروريا ولو سلمنا انه لا يضطر الى هذا النص قلنا لم لا يجوز مجاملة القصد لداع وان لم يكن ضروريا
وقال بعضهم في هذه العطف هو المختار مع جواز النصب فصل الرضي بين ان يقصد النص
على المصاحبة فيجب النصب وبين ان لا يقصد النص عليها فلا يجب وجاز العطف مع جواز النصب
لعدمهما اي لعدم تعذر العطف عدم كون العامل معنى وذلك نحو جئت انا وزيد وجئت
انا وزيدًا ومقتضى كلام الرضي التفصيل السابق بين ان يقصد النص على المصاحبة فيتعين
النصب والا فلا وقد يضمر المفعول معه متصلا كقوله فآليت لا انفك احذو قصيدة تكون
واياها بها مثلا بعدي وهو اي المفعول معه سماعي لا يقاس عليه بل يوقف عند ما سمع من العرب في
على رأي وذهب الاخفش وابو علي الفارسي الى كونه قياسا قال ابن مالك وهو الصحيح وحكى ابن
هشام الخضراوي ان بعضهم فصل بين ما يجوز فيه العطف مجازا نحو سرت انا والنيل فيكون
مقيسا وبين ما جاز فيه العطف مجازا حقيقة نحو جئت انا وزيدا فيكون سماعا ثم انتصاب
المفعول معه بما عمل في السابق من فعل او اسم عامل عمله بواسطة الواو وهذا مذهب الجمهور
وزعم بعضهم ان ذلك لا يكون الا مع الفعل اللازم فلا يقال ضربتك وزيدا على ان زيدا
مفعول معه ويرد بحسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ حسبك في معنى يكفيك
وذهب الزجاج الى ان العامل مضمر بعد الواو فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكانك قلت
جاء البرد ولابس الطيالسة وجاء الجرجاني العامل الواو ومشبها بانها مختصة بالاسم وهو ضعيف
لانها لو كانت ناصبة لم يشترط تقدم فعل وما يعمل عمله ولا اتصل بها الضمير كان واخوا(تها)
من الحروف الناصبة وايضا فهذا حكم ما لا نظير له لانه ما من حرف ناصب للاسم الا وهو مشبه
بالفعل او بما شبه بالفعل وقال بعض الكوفيين الناصب هو الخلاف فيكون العامل معنويا
والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الاخفش ومعظم الكوفيين
انتصابه على الظرف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الا(صل)

حرف

Copyright © King Saud University

الحال

حرف فلم يحتمل النصب اعطي ما بعده اعرابه كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير
واعترض بانه لو صح هذا لجاز نصبه بعد الواو في كل رجل وضيعته جوازا مطردا وليس كذلك
وفي هذا الباب مسائل كثيرة لم يتعرض المؤلف لها فتركناها واقتصرنا على ما ذكرنا من الكلام
في عامل المفعول معه لانه ضروري **الحال نكرة** نحو جاء زيد راكبا لان المقصود بيان الهيئة
وهو يحصل بالنكرة كما يحصل بالمعرفة الا ان النكرة اولى لخفتها وقال الرضي لان الاصل
النكرة والمقصود بالحال تقييد الحكم المسند فقط ولا معنى للتعريف هنا كذلك فلو وقع
ضايعا او في تاويلها نحو جاء زيد وحده اي منفردا فلا تضر اي فلا تقع الحال ضميرا لعدم قبوله
التاويل بالنكرة وقد خرج ابن الحاجب قول العرب كنت اظن العقرب اشد لسعة من الزنبور
فاذا هو اياها على ان اياها منصوب على الحال من الضمير المستكن في الخبر المحذوف والاصل فاذا
هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة
كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل قال ابن هشام وهو وجه غريب اعني انتصاب
الضمير على الحال وهو مبني على اجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير
مثل تبيين هيئة ذي تعريف في الغالب لان ذي الحال المحكوم عليه المعنى محكوم عليه عندكما ان الحال خبر عنه
في المعنى الا ترى انك اذا طرحت جاء من قولك جاء زيد راكبا بقي زيد راكب كذا اذا
طرحت ضربت من قولك ضربت اللص مكتوفا بقي اللص مكتوف فبان فاذا انه شبيه بالمبتدا
فكما لا يقع المبتدا في الغالب الا معرفة لا يقع ذو الحال في الغالب الا ذا تعريف او تخصيص
اما باضافة في نحو اربعة ايام سواء للسايلين او بوقوعه في حيز نفي وما اهلكنا من قرية الا
ولها كتاب معلوم او معلوما وشبهه في كقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغا متخوفا
لحمام وقولك هل جاء زيد ضاحكا او بغيره لكن من وجوه التخصيص فان قلت يرد على المؤلف
جواز كون ذي الحال نكرة محضة عند تقدمها عليه نحو جاء راكبا رجل قلت هذا عندهم من
جملة المخصصات وسبب ظاهر جوعا لها الى ذي تعريف وتخصيص اي هذا المعرفة والمخصص
هو فاعل او مفعول لفظا مثل جاء زيد ضاحكا وضربت هندا قائمة او معنى نحو فما لهم عن

بحث الحال